تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية

ديميتار بيشيف

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM
تحليل منتدى الشرق

تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية

ديميتار بيشيف

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

منتـدى الـشرق مؤسسـة غـير منحـازة حزبيـا تجـاه قضايـا السياسـات. الأراء والـرؤى المعـبر عنهـا في هـذه النشريـة تنتمـي إلى صاحبهـا ولا تعكـس بالـضرورة توجهـات منتـدى الـشرق.
حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق (٢٠١٨(
جميع الحقوق محفوظة
التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد
لا يمكـن إعـادة طباعتـه بشـكل كلي أو جـزئي، دون موافقـة مسـبقة مـن منتـدى الـشرق. وإذا تـم إسـتعمال أي جـزء مـن المنشـور، يجـب ذكـر كل مـن المؤلـف ومنتـدى الـشرق.
العنـوان: حـي ينـي بوسـنة. شـارع ٢٩ أكيـم. فيزيـون بـارك، مبنـى أ واحـد. الـدور: ٦. الرقـم البريـدي: ٣٤١٩٧. بهاتشـلي إيفلر/إسـطنبول/تركيا.
رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥
رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥
الإيميل: info@sharqforum.org

المحتوى

ملخص	٦
استعادة الروابط التجارية :الشيطان يكْمُن في التفاصيل	٨
قضية تأشيرات السفر	٩
مساومات الطاقة	١٠
خطُّ "ترك ستريم"	١٠
محطة أكويو	١٢
الخلاصة	١٣
الهوامش	١٤
عن المؤلف	١٦
عن الشرق	١٦

ملخص: قطعت روسيا وتركيا شوطًا كبيرًا في سبيل استعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بعدما كانا على وشك قطع العلاقات بينهما في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٦. غير أنَّ وتيرة التطبيع في المجالين التجاري والاستثماري لم تكن متكافئةً. إذ نجحت روسيا في إملاء شروطها في موضوعاتٍ تتعلَّق بقطاعي الزراعة والطاقة على سبيل المثال، وقدَّمت الحكومة التركية سلسلةً من التنازلات. والأكثر من هذا، أدَّت الأزمة وتداعياتها إلى تحويل الاعتماد التجاري المتبادل بين البلدين إلى أداةٍ ناعمة لإخضاع الطرف الآخر. ونتيجةً لهذا، رغم أنَّ تركيا ترى روسيا شريكًا لها في عدَّة ملفات سياسية مهمَّة مثل الحرب في سوريا، فإنها تستمرُّ في البحث عن سبلٍ لتعزيز موقعها في مجالاتٍ أخرى مثل أمن الطاقة. ورغم التقدُّم الذي أحرزته في بعض المشروعات الاستراتيجية مثل خط الغاز «ترك ستريم» ومحطة الطاقة النووية «أكويو»، فإن أنقرة لم تتخلَّ عن هدفها طويل الأجل الرامي إلى تأمين تنوع مصادر الطاقة. وينبغي أن تقدِّم روسيا وتركيا على حدٍّ سواء تنازلاتٍ كي يصبح تطبيع العلاقات الاستثمارية والتجارية بينهما خاليًا من التوترات. وللتقدُّم أكثر وتحقيق أقصى منفعةٍ ممكنة للمنتجين والمستهلكين على الجانبين، ينبغي عدم تسييس العلاقات الاقتصادية.

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وهو يفتتح القمَّة مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بمدينة سوتشي الروسية المطلَّة على البحر الأسود: "أريد أن أُشير في بداية اجتماعنا أنَّه يمكن من الناحية العملية اعتبار أنَّ علاقاتنا قد عادت إلى طبيعتها بشكلٍ كامل". وتتكرَّر التأكيدات نفسها كلما التقى الرئيسان. إذ تحدَّث بوتين في 3 مايو/أيار 2017 بعد اجتماعٍ آخر في سوتشي وقال: "انتهت فترة استعادة العلاقات التركية-الروسية، لقد عدنا إلى علاقاتنا الطبيعية"[1]. ومن الصعب معارضة ما يقوله الرئيس الروسي؛ إذ إنَّ الدولتين، منذ زيارة أردوغان إلى مدينة سانت بطرسبرغ في أغسطس/آب 2016 وما بعدها، تمكنتا من تخطِّي أزمة إسقاط الطائرة الحربية الروسية على يد تركيا، التي كادت أن تتسبَّب في انهيار العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بنهاية عام 2015[2]. وحاليًا، تتعاون تركيا وروسيا في سوريا، وتتباحثان لإتمام صفقة شراء نظام الصواريخ المضاد للطائرات "إس-400"، بالإضافة إلى العمل على مشروعات بنيةٍ تحتيَّة كبيرة مثل خط الغاز "ترك ستريم" ومحطة الطاقة النووية "أكويو".

قليلون هم من توقعوا مثل هذا التغيُّر الجذري في العلاقات بين البلدين منذ عامين، عندما اتَّهم الكرملين الحكومة التركية بدعم الإرهابيين في سوريا، وفرض عقوباتٍ تجارية قاسية ردًّا على إسقاط طائرته الحربية. وكانت الآثار مدمرةً: إذ انكمش حجم التبادل التجاري بين البلدين بنحو الثلث لينخفض من 23.9 مليار دولار

في عام 2015 إلى 16.8 مليار دولار في عام 2016 (انظر إلى جدول 1)[3]. وخسرت تركيا ما يزيد عن 10 مليارات دولار، أي أكثر من 1% من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت أكثر القطاعات التركية تضررًا هي السياحة والإنشاءات والزراعة[4]، التي استهدفتها السلطات الروسية بالقيود والحظر. وعلى النقيض، استمرَّ الغاز الطبيعي، الذي يُعَدُّ السلعة الرئيسة في قائمة الصادرات الروسية، في تدفُّقه دون انقطاعٍ. وبعبارةٍ أخرى، كانت الصادرات التركية من السلع والخدمات إلى روسيا هي ما تلقَّى الجزء الأكبر من الضربة.

جدول 1: تجارة تركيا مع روسيا في المدة بين عامي 2009 و2017 (مُقدَّرة بوحدة مليار دولار أميركي)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي حركة التجارة	22.7	26.2	29.9	33.3	32	31.2	23.9	16.8	22.2
الواردات	19.5	21.6	23.95	26.6	25.3	3	20.3	15.1	19.5
الصادرات	3.2	4.6	6	6.7	7	5.9	3.6	1.7	2.7

المصدر: المعهد الإحصائي التركي www.tuik.gov.tr

ولا عجب أنَّ تركيا وروسيا لم يعودا إلى الوضع السابق للأزمة التي اندلعت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، رغم تصريحات المسؤولين بعكس ذلك. إن القيود الروسية تُلغى تدريجيًّا حاليًا، بينما تستغلُّ موسكو الأزمة لإعادة التفاوض بشأن بعض الصفقات الثنائية المبرمة مع الحكومة التركية على مدار السنوات السابقة

وحتى في أفضل الظروف، ستكون استعادة العلاقات التجارية بين البلدين مشوبةً بالصعوبات. ولا عجب أنَّ تركيا وروسيا لم تعودا إلى الوضع السابق للأزمة التي اندلعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، رغم تصريحات المسؤولين بعكس ذلك. إن القيود الروسية تُلغى تدريجيًّا حاليًا، بينما تستغلُّ موسكو الأزمة لإعادة التفاوض بشأن بعض الصفقات الثنائية المبرمة مع الحكومة التركية على مدار السنوات السابقة. وتحلِّل هذه الورقة البحثية العقبات المتبقية في طريق استعادة التعاون الاقتصادي التركي-الروسي.

استعادة الروابط التجارية: الشيطان يكْمُن في التفاصيل

تخلَّلت كلَّ القمم التي جمعت بين بوتين وأردوغان خطواتٌ لتخفيف العقوبات الروسية. ففي أغسطس/آب 2016، رفعت السلطات الروسية حظرًا كان مفروضًا على رحلات الطيران الخاصَّة التي تخدم المنتجعات التركية[5]. ثم في مؤتمر مجلس الطاقة العالمي بإسطنبول في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أشرف بوتين على توقيع اتفاق إنشاء خط الغاز "ترك ستريم"، الذي كان قد اقترحه في عام 2014. وفي 9 مارس/آذار 2017، قبيل وصول أردوغان لمناقشة الشأن السوري، رفعت موسكو الحظر المفروض على معظم أنواع الخضراوات والفاكهة القادمة من تركيا[6]. وتزامنت قمَّة الزعيمين مع جلسةٍ منعقدة لمجلس التعاون رفيع المستوى، الذي يضمُّ حكومتي الدولتين وكان غير نشطٍ منذ ديسمبر/كانون الأول 2014. وفي 31 مايو/أيار، وقَّع بوتين قرارًا يُمكِّن حاملي جواز السفر الخَدَمي التركي (أكثر من مليون شخص) والدبلوماسيين ومسؤولي القنصليات وعائلاتهم وطواقم عمل شركات الطيران وقطاعاتٍ معيَّنة من رجال الأعمال من الدخول إلى روسيا دون الحصول على تأشيرة.[7]

لكن مع قراءة متأنِّية للوضع، تبدو الصورة أكثر قتامةً. فرغم التقدُّم المُحقَّق، فإنَّ العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تُسْتَعد بشكلٍ كامل. فروسيا التي تتَّخذ خطواتٍ متقطِّعة للضغط على الحكومة التركية لم ترفع بعدُ جميعَ القيود المفروضة. وأبرز الأمثلة على ذلك الطماطم، التي تُعَدُّ سلعةً رئيسة في قائمة الصادرات التركية بالإضافة إلى الفاكهة الحمضية. إذ حُذِفَت الطماطم من قائمة المنتجات الزراعية التركية المسموح بدخولها إلى روسيا. وبرَّر مسؤولون من الجانبين الأمر بأنَّ روسيا تأمل في تطوير إنتاجها المحلي. وأشار بوتين نفسه إلى أنَّ المزارعين الروسيين قد حصلوا بالفعل على قروضٍ مصرفية واستثمروا بكثافةٍ في زراعة هذه السلعة. لكنَّ هذه فرضية بعيدة الاحتمال؛ إذ ربما يستغرق الأمر خمس سنوات على الأقل لزيادة الإنتاج المحلي لتلبية الطلب. والسبب الأكثر احتمالًا هو الضغوط الناجمة عن المصالح الراسخة. إذ يُعَدُّ وزير الزراعة الروسي ألكسندر تكاشيف وعائلته نموذجًا للمسؤولين رفيعي المستوى المنخرطين في قطاع الأغذية والزراعة[8]. لذا، ليس مستغربًا أنَّ تكاشيف هو واحدٌ من

أثارت الطماطم حربًا تجارية قصيرة الأمد. إذ ردَّت تركيا في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٧ عبر فرض رسومٍ جمركية بنسبة ١٣٠٪ على الواردات الروسية من القمح والذرة، وجمَّدت إصدار تراخيص تسليم شحنات الأرز والبازلاء وزيت عباد الشمس

أثارت الطماطم حربًا تجارية قصيرة الأمد. إذ ردَّت تركيا في 15 مارس/آذار 2017 عبر فرض رسومٍ جمركية بنسبة 130% على الواردات الروسية من القمح والذرة، وجمَّدت إصدار تراخيص تسليم شحنات الأرز والبازلاء وزيت عباد الشمس. وكانت الإجراءات المضادة بمثابة هدية للجماعات المؤيدة للسياسات الحمائية في روسيا؛ إذ ساعدت في استمرار الوضع القائم. وعلَّق تشاكيف عليها قائلًا إنَّ الإجراءات التركية تشكِّك في "مدى إخلاص نيَّة أنقرة لبناء علاقاتٍ وثيقة"[10]. لكنَّ أردوغان وافق على إبطال هذا القرار تحت ضغطٍ مباشر من بوتين. وخلال اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في إسطنبول في 22 مايو/أيار 2017، أنهى رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم ونظيره الروسي دميتري ميدفيديف هذه الصفقة في اتفاقٍ مشتركٍ بين الحكومتين[11].

بعدها، حاولت السُّلطات التركية إقناع نظيرتها الروسية بخفض حدَّة الحظر المفروض على الطماطم وجعله موسميًّا[12]. لكنَّ موسكو اختارت نهجًا مختلفًا. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول، سمح وزير الزراعة الروسي بدخول حصةٍ من صادرات الطماطم التركية تُقدَّر بنحو 50 ألف طن حتى نهاية عام 2017. وصلت أول شحنة من صادرات الطماطم إلى روسيا في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني[13]. وما زلنا في انتظار رؤية ما سيؤول إليه الوضع في عام 2017، وما إذا كانت الصادرات التركية ستعود إلى الحجم الذي كانت عليه قبل الحظر الروسي (338 طنًّا في عام 2015 على سبيل المثال)[14].

وفي كلِّ الأحوال، من الواضح أنَّ روسيا تُطبق «تكتيك السلامي» (يقصد به خطة إضعاف الخصم والتغلُّب عليه تدريجيًّا مثل طريقة تقطيع لحم السلامي لشرائح)، وذلك عبر إرخاء القيود المفروضة على أنقرة خطوةً بخطوة بهدف خدمة المصالح المحلية الراسخة وأيضًا للحفاظ على النفوذ الدبلوماسي الذي تملكه موسكو في تركيا

أقوى الأصوات المطالبة بالحفاظ على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التركية. وقال: "منحنا شركاتنا المحلية إشارةً قوية لتلبية الطلب على الطماطم في السوق الروسية. بالطبع، أُنفقت أموال الدولة ... ولسنا مستعدِّين بالتأكيد للعودة لاستيراد الطماطم التركية، ولن نفعل هذا"[9].

وفي كلِّ الأحوال، من الواضح أنَّ روسيا تُطبق "تكتيك السلامي" (يقصد به خطة إضعاف الخصم والتغلُّب عليه تدريجيًّا مثل طريقة تقطيع لحم السلامي لشرائح)، وذلك عبر إرخاء القيود المفروضة على أنقرة خطوةً بخطوة بهدف خدمة المصالح المحلية الراسخة وأيضًا للحفاظ على النفوذ الدبلوماسي الذي تملكه موسكو في تركيا. ويُعَدُّ تزامن معظم التنازلات الروسية مع القمم الثنائية المهمَّة التي تناقش قضايا سياسية وأمنية مؤشرًا على اتباعها هذه الخطة. ويُحتمل أن تواصل موسكو استخدام ورقة العلاقات التجارية لتطبيق سياسة العصا والجزرة مع أنقرة. فوصول شأنٍ عادي مثل حظر الطماطم إلى مستوى محادثات بوتين وأردوغان رغم أنَّ وزيري الزراعة هما المختصَّان بمناقشة هذا الأمر (أو ربما نائب رئيس الوزراء الروسي أركادي دفوركوفيتش ونظيره التركي محمد شيمشك) يجعل هذا التطبيع رهينةً للقضايا السياسية الحالية.

قضية تأشيرات السفر

تتعلَّق نقطة خلافٍ أخرى بتأشيرات السفر. إذ رفضت موسكو إعادة فرض نظام السفر دون تأشيرة، الذي كان يتمتَّع به كلُّ المواطنين الأتراك قبل إيقافه في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، مشيرةً إلى مخاوف تتعلَّق بالإرهاب لتبرير القرار. لكن لا توجد أيُّ قضايا تتعلَّق بمواطنين أتراك متورطين في أيِّ هجماتٍ على الأراضي الروسية[15]. وتمثِّل تأشيرات السفر حملًا بالنسبة إلى شركات الإنشاءات التركية، التي تجد صعوبةً في استعادة حصتها السوقية في روسيا. وتراجع حجم مبيعات هذه الشركات إلى حوالي 500 مليون دولار في عام 2016 مقارنةً بنحو مليار دولار في السنوات السابقة المزدهرة (ألحق التباطؤ الاقتصادي الضرر بشركات الإنشاء الروسية أيضًا)[16]. لكن أصبح هناك بعض الأمل مؤخرًا: إذ فازت شركة Esta للإنشاءات التركية بمشروع مصنع لتجميع السيارات تابع لشركة مرسيدس بنز في موسكو بقيمة 250 مليون دولار، ودخلت أيضًا في مناقصة لبناء مطارٍ إقليمي في مدينة ساراتوف (ودخلت شركة تركية أخرى وهي Limak في السباق أيضًا)[17]. لكن من المبكِّر للغاية تحديد ما إذا كانت شركات الإنشاءات التركية قادرةً على استعادة حصتها السوقية بشكلٍ كامل في ظلِّ استمرار وجود العقبات في طريقها. وفي سبتمبر/أيلول 2016، أُلقي القبض

على ضباطٍ في جهاز الأمن الفيدرالي الروسي على خلفية اتهامات بتلقي رشاوى لتجاوز القيود المفروضة على الهجرة وتأشيرات السفر[18]. وإلى جانب الزراعة، تُعَدُّ خدمات الإنشاءات قطاعًا مهمًّا بالنسبة إلى تركيا لضبط ميزانها التجاري مع روسيا، التي تبلغ قيمة صادراتها 25 مليار دولار، ومعظمها من الغاز الطبيعي، مقارنةً بوارداتٍ تبلغ قيمتها 5 مليارات دولار فقط.

مساومات الطاقة

يمثِّل قطاع الطاقة القسم الأكبر من التدفق التجاري بين الدولتين، وهو تدفقٌ من جانبٍ واحد لأنَّ تركيا مستهلكٌ للغاز الطبيعي الروسي. من ناحية، أُلغِيَ تجميد العمل في مشروعات الطاقة الكبرى التي توقفت بنهاية عام 2015. تشمل هذه المشروعات خطَّ الغاز الطبيعي "ترك ستريم"، الذي يُتوقَّع أن يضخَّ 31 مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا إلى تركيا والاتحاد الأوروبي عبر البحر الأسود، بالإضافة إلى محطة أكويو للطاقة النووية، التي تقع بالقرب من مدينة مرسين الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وهو المشروع الذي بدأ عام 2010. ومن ناحيةٍ أخرى، تختلف مصالح أنقرة الاستراتيجية عن مصالح موسكو. فتركيا تحتاج إلى مواجهة مشكلة اعتمادها الخارجي على مصادر الطاقة، الذي يبلغ نسبة 100% في حالة الغاز الطبيعي وأكثر من 90% في حالة النفط الخام؛ نظرًا للارتفاع المستمرّ في الطلب المحلي. وتحاول أنقرة خفض سعر الغاز الطبيعي الروسي وإصلاح عجز الميزان التجاري المزمن، وتحاول أيضًا تنويع مصادر وارداتها من الطاقة بعيدًا عن روسيا، وإعداد نفسها كي تكون مركزًا تجاريًّا يجمع بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وتسعى أنقرة أيضًا إلى تقليص حصة الغاز الطبيعي من إجمالي حجم استهلاكها من الطاقة (عن طريق رفع حصة الطاقة المتجدِّدة والنووية وحتى الفحم)[19]، فضلًا عن حثِّ المستثمرين الأجانب على تحمُّل المخاطر التجارية المرتبطة بتنفيذ المشروعات الطموحة، ومن ضمنهم الروس.

يمثِّل قطاع الطاقة القسم الأكبر من التدفق التجاري بين الدولتين، وهو تدفقٌ من جانبٍ واحد لأنَّ تركيا مستهلكٌ للغاز الطبيعي الروسي. من ناحية، أُلغِيَ تجميد العمل في مشروعات الطاقة الكبرى التي توقفت بنهاية عام ٢٠١٥. تشمل هذه المشروعات خطَّ الغاز الطبيعي «ترك ستريم»، الذي يُتوقَّع أن يضخَّ ٣١ مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا إلى تركيا والاتحاد الأوروبي عبر البحر الأسود

وحاليًا، تسعى روسيا إلى الحصول على تنازلاتٍ كانت الحكومة التركية ترفض منحها إياها. وحتى ديسمبر/كانون الأول 2015، بدا وكأنَّ الأتراك يملكون معظمَ الأوراق الرابحة فيما يتعلَّق بتعاملها مع شركتي Gazprom وRosatom. إذ كانت الحكومة التركية تطالب بخفضٍ كبير في سعر عقد الغاز الطبيعي طويل الأجل المرتبط بخط "ترك ستريم"، وكانت تقاوم طلبَ موسكو بالحصول على إعفاءاتٍ ضريبية في مشروع إنشاء محطة أكويو النووية. لكن الآن، يبدو أنَّ الطاولة قد انقلبت. إذ أسهمت الآثار المترتبة على العقوبات التجارية والحرب في سوريا ورغبة أردوغان في استعادة العلاقات مع روسيا في تعظيم نفوذ موسكو، الذي تُوظفه في مفاوضاتها التجارية مع أنقرة. ويصبُّ الربط ما بين السياسة والتجارة في مصلحة روسيا.

خطُّ "ترك ستريم"

إن حجم التبادل التجاري للغاز الطبيعي بين روسيا وتركيا ضخمٌ. فبعد إطلاق خط الغاز "بلو ستريم" في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، أصبحت تركيا ثاني أكبر عميل لدى شركة Gazprom الروسية بعد ألمانيا؛ إذ بلغ حجم وارداتها من الغاز حوالي 24.76 مليار متر مكعب في عام 2016 (أي 60% تقريبًا من الاستهلاك المحلي)[20]. واستمرَّ تدفق الغاز الطبيعي بوتيرةٍ منتظمة، دون أن يتأثَّر إلى حدٍّ كبير بتدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وثبت خطأ التكهنات بأنَّ روسيا كانت على وشك استخدام "سلاح الطاقة" المبالَغ في قوته لمعاقبة الأتراك عبر قطع إمدادات الغاز الطبيعي عنهم. وبغضِّ النظر عن الحجم الكلي للسوق التركي، فإن موسكو تُثمِّن قدرة تركيا على أن تصبح طريقًا بديلًا لشحنات الغاز الطبيعي المتوجهة إلى الاتحاد الأوروبي بدلًا من أوكرانيا. وفي زيارةٍ له في ديسمبر/كانون الأول 2014، كشف فلاديمير بوتين عن خط "ترك ستريم" كبديلٍ لخط "ساوث ستريم"، الذي أغلقته المفوضية الأوروبية بسبب عدم الالتزام بقواعد المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي[21].

واتَّفق الطرفان على إعادة إطلاق المشروع خلال أول قمَّة مصالحة بين بوتين وأردوغان بمدينة سانت بطرسبرغ في أغسطس/آب ٢٠١٦، وبدا أنَّ اتفاق «ترك ستريم» كان السعر الذي دفعته أنقرة من أجل إعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى طبيعتها

ولم يكن الاتفاق بشأن إنشاء خط "ستريم ترك" خاليًا من العقبات. إذ توقفت المباحثات الثنائية في عام 2015 نتيجةً لإصرار أنقرة على الحصول على خصمٍ كبير في قيمة العقد طويل الأجل الخاص بنقل الغاز الطبيعي عبر هذا الخط. وبهدف زيادة الضغط على الجانب الروسي، أقامت شركة BOTAŞ التركية دعوى تحكيم ضد شركة Gazprom. وعندما أوقف الروس خط "ترك ستريم" في بداية ديسمبر/كانون الأول 2015، أصبح مصير المشروع غامضًا. لكن تقارب حكومتي الدولتين منح المشروع دفعةً جديدة. ووافقت تركيا على توقيع اتفاقٍ بين الحكومتين في أكتوبر/تشرين الأول 2016 قبل حلِّ مسألة النزاع على سعر الغاز الطبيعي[22]. واتَّفق الطرفان على إعادة إطلاق المشروع خلال أول قمَّة مصالحة بين بوتين وأردوغان بمدينة سانت بطرسبرغ في أغسطس/آب 2016، وبدا أنَّ اتفاق "ترك ستريم" كان السعر الذي دفعته أنقرة من أجل إعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى طبيعتها. وحصل الجانب الروسي على تنازلٍ آخر، وهو الاتفاق المشترك على تحديد كمية الغاز الطبيعي المنقولة عبر خط "ترك ستريم" بنحو 31.5 مليار متر مكعب، تستهلك تركيا نصفها بينما يذهب النصف الآخر إلى الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان. ورغم أنَّ خط "ساوث ستريم" يُضَخ من خلاله ضعف هذه الكمية (63 مليار متر مكعب)، وكان الهدف منه تحويل الغاز المتدفق عبر أوكرانيا، فما يزال خطُّ "ترك ستريم" يمنح روسيا أفضليةً خاصةً إذا صدر تصريحٌ باستئناف عمل الخط الثاني الذي يخدم الاتحاد الأوروبي. وفي مايو/أيار 2017، بدأ إنشاء جزء من خط الغاز "ترك ستريم" المار تحت مياه البحر الأسود. وبحلول يناير/كانون الثاني 2018، كان قد انتهى العمل على أكثر من 700 كيلومتر من إجمالي طول خط الغاز البالغ 940 كيلومترًا في قاع البحر[23]. وتوصَّلت شركتا BOTAŞ وGazprom إلى اتفاقٍ يتعلَّق بتمويل المشروع، بما فيه القسم المُنشأ فوق الأرض من خط الغاز بين حي كاراكوي ومدينة بورغاس في إقليم تراقيا التركي[24].

ويُعَدُّ خطُّ "ترك ستريم" بندًا رئيسًا في الجهود الرامية إلى عودة الاصطفاف بين تركيا وروسيا. ويواصل الطلب على الغاز الروسي ارتفاعه؛ إذ بلغ مستوياتٍ قياسية في عام 2017 (انظر إلى الجدول 2). لكنَّ التبعات الاستراتيجية لخطِّ الغاز الجديد ليست مباشرةً كما يتوقَّع الجميع:

أولًا: يشوب الغموض خطط إنشاء خطٍّ ثانٍ لضخِّ الغاز إلى الاتحاد الأوروبي. ويتوقَّف مصير مدِّ خطِّ الغاز "ترك ستريم" بعد تركيا ليصل إلى اليونان أو بلغاريا على مدى استعداد شركة Gazprom لتسوية نزاعها مع المفوضية الأوروبية في بروكسل بشأن إتاحة المجال أمام الشركات المنافسة[25]. ومن المحتمل أن يطول أمَدُ هذه المفاوضات، وربما تعتمد على المسار العام للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وحتى مارس/آذار 2014، كانت هناك مجموعة عمل تُنسِّق بين روسيا والاتحاد الأوروبي للوصول إلى تسويةٍ بشأن خط "ساوث ستريم" (الخط السابق لترك ستريم)، وحق "الأطراف الثالثة في الوصول إلى خط الغاز". لكنَّ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم أنهى المفاوضات قبل أوانها[26]. ويبقى أفضل رهان لروسيا هو حصولها على إعفاءٍ مؤقت من قواعد الاتحاد الأوروبي على أساس ضمان أمن إمدادات الغاز. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج روسيا إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لكنَّ معظم انتباهها موجَّه حاليًا صوب خط "نورد ستريم 2"، وهو خطٌّ غاز يصل إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق بدلًا من الوصلة الثانية لخط "ترك ستريم".

ثانيًا: تضرَّرت شركة Gazprom جراء الموجة الأخيرة من العقوبات التي أقرَّها الكونغرس في يوليو/تموز 2017، التي تُعيق أيضًا التعاون مع الشركات الأوروبية للحصول على التكنولوجيا المطلوبة لتشييد خطِّ الغاز تحت الماء[27]. وفي ظلِّ سعيها إلى تنفيذ مشروعاتٍ طموحة مثل خط "نورد ستريم 2" وخط الغاز "قوة سيبيريا" المتَّجه إلى الصين، ستواجه شركة Gazprom صعوباتٍ في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لإنهاء إنشاء امتداد خط "ترك ستريم"، خاصةً إذا أصبح الوصول إلى الأسواق المالية العالمية مُقيَّدًا بفعل جولة العقوبات الأميركية الجديدة.

وفي ظلِّ سعيها إلى تنفيذ مشروعاتٍ طموحة مثل خط «نورد ستريم ٢» وخط الغاز «قوة سيبيريا» المتَّجه إلى الصين، ستواجه شركة *Gazprom* صعوباتٍ في الحصول على التمويل الذي تحتاجه لإنهاء إنشاء امتداد خط «ترك ستريم»، خاصةً إذا أصبح الوصول إلى الأسواق المالية العالمية مُقيَّدًا بفعل جولة العقوبات الأميركية الجديدة

ثالثًا: تحاول تركيا منذ وقتٍ طويل تنويع مصادر طاقتها بعيدًا عن روسيا (بالإضافة إلى ثاني أكبر مصادرها وهي إيران). وتهدف أنقرة إلى استغلال موقعها الجغرافي كي تصبح مركزًا رئيسًا لتداول المشتقَّات النفطية القادمة من منطقة بحر قزوين ووسط آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، لتجني مكاسب جيوسياسية وتجارية. هذا هو المنطق وراء مشروعات البنية التحتيَّة التركية مثل خط أنابيب الغاز العابر للأناضول وامتداده إلى الاتحاد الأوروبي، وخط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي المتصل بحقل شاه دنيز للغاز الطبيعي الواقع على ساحل بحر قزوين في أذربيجان، وكلاهما يُتوقَّع بدء ضخ الغاز عبرهما في عام 2019 أو بعده بوقتٍ قصير. وبمرور الوقت، يمكن رفع قدرة خط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي، الذي تبلغ حاليًا 10 مليارات متر مكعب فقط، لضخِّ كميات غاز إضافية قادمة من المناطق الكردية في العراق وإيران وتركمانستان.

رابعًا: حصَّنت تركيا سوقها المحلي من هجمات روسيا. ففي يونيو/حزيران 2017، أعلن مصرف Gazprombank الحكومي الروسي بيع حصصه في شركتين، وهما Enerco وAvrasya، وأشار إلى احتمالية تخلِّيه عن حصته في شركةٍ أخرى محلية وهي Bosphorus Gaz. [28]. تمتلك جميع هذه الشركات ترخيصًا بالبيع مباشرةً إلى المستهلك النهائي، بدلًا من البيع عبر شركة BOTAŞ الحكومية، وبهذا تستفيد من هامش الربح الأكبر. وأرجع ألكسندر ميدفيديف نائب رئيس بنك Gazprom سبب البيع إلى "صعوبة التنبؤ" بالسوق التركي. وتشير الإجراءات المضادة هذه إلى حدود الشراكة التركية-الروسية في مجال الطاقة. ورغم أنَّ هذه الإجراءات لا تضع عقبةً جديدة في طريق تنفيذ خط "ترك ستريم"، فإنها توضِّح مجددًا أنَّ هدف تركيا طويل الأجل هو تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية[29].

جدول 2: واردات الغاز الطبيعي الروسي (مُقدَّرة بوحدة مليار متر مكعب)

العام	2014	2015	2016	2017
الكمية	27.3	26.6	24.76	29

المصدر: المعهد الإحصائي التركي www.tuik.gov.tr

محطة أكويو

يُتوقَّع أن تلبِّي محطة أكويو للطاقة النووية بمجرد الانتهاء من إنشاء مفاعلاتها النووية الأربعة (بسعة تبلغ 4800 ميغاواط) 7% من احتياجات تركيا من الكهرباء. لكنَّ التقدُّم في عملية إنشائها شهد انقطاعاتٍ متكرِّرة على مدار العقد الماضي. تُعَدُّ المحطة أكبر منشأة تبنيها شركة Rosatom الروسية في الخارج، وتمثِّل أهميةً كبيرة لأنَّها تعرض التقدُّم التقني الروسي أمام العملاء المحتملين حول العالم. والأهمُّ من هذا، ستحتفظ شركة Rosatom بملكيتها لمحطة أكويو، ما يعني أنَّها ستحظى بمصدر إيرادات مستقرٍّ نظرًا لتعهُّد تركيا بشراء الكهرباء منها بسعرٍ محدَّد[30].

وبعد فترةٍ من الغموض، عاد الحديث عن محطة أكويو خلال اجتماع أردوغان وبوتين في أغسطس/آب 2016. ففي ظلِّ سعيه إلى السلام، وافق الرئيس التركي من حيث المبدأ على الطلب الروسي القديم المتعلِّق بمنح المشروع صفة "الاستثمارات الاستراتيجية". تكْمُن أهمية القرار في دخول مشروع محطة أكويو والبنية التحتيَّة المصاحبة له تحت مظلَّة نظام المحاباة الضريبية والجمركية. ووفقًا لبعض التقديرات، يوفِّر القرار حوالي 3 مليارات دولار لشركة Rosatom، أو أكثر من 10% من التكلفة الكلية للمشروع[31]. لم يكن اعتراض تركيا على هذا الطلب أمرًا مستغربًا، وخاصةً من وزير الطاقة التركي السابق النافذ تانر يلدز خلال فترة عمله من عام 2009 وحتى عام 2015. وماطل أردوغان كذلك في الموافقة على الطلب الروسي في البداية قبل أن ينفذ تعهُّده لبوتين. وجاء قرار الحكومة الرسمي فقط في بداية مايو/أيار 2017، قبيل قمَّة الزعيمين في مدينة سوتشي، حيث تعهَّدت روسيا برفع

ورغم أنَّ صفقة البيع تبدو وكأنَّها مكسبٌ لتركيا، فإنَّها أزاحت بعضَ العبء المالي الذي كان ملقًى على كاهل شركة *Rosatom* [٣٢]. ووافق الجانب التركي على مشاركة تحمل المخاطر المالية الكبيرة. ومن الناحية العملية، فإن انضمام شركاتٍ تتمتَّع بعلاقاتٍ لصيقة مع حكومة أنقرة يضمن منح مشروع المحطة النووية إعفاءاتٍ ضريبية وامتيازاتٍ أخرى

القيود المتبقية عن الواردات القادمة من تركيا. ووافق تحالف مكوَّن من شركات Cengiz Holding وKolin İnşaat وKalyon İnşaat، بدعمٍ من الحكومة التركية، على شراء حصةٍ تُقدَّر بـ49% في محطة أكويو. ورغم أنَّ صفقة البيع تبدو وكأنَّها مكسبٌ لتركيا، فإنَّها أزاحت بعضَ العبء المالي الذي كان ملقًى على كاهل شركة Rosatom [32]. ووافق الجانب التركي على مشاركة تحمل المخاطر المالية الكبيرة. ومن الناحية العملية، فإن انضمام شركاتٍ تتمتَّع بعلاقاتٍ لصيقة مع حكومة أنقرة يضمن منح مشروع المحطة النووية إعفاءاتٍ ضريبية وامتيازاتٍ أخرى.

الخلاصة

عادت العلاقات الاقتصادية التركية-الروسية إلى الازدهار مجددًا بالتزامن مع التعاون اللصيق في الشؤون الأمنية. لكنَّ مصالح الدولتين غالبًا ما تتعارض. وتستخدم روسيا نفوذها لتحقيق مصالحها عن طريق إملاء شروطها في عددٍ من الملفات، بما فيها تجارة المنتجات الزراعية وتأشيرات السفر والطاقة، بينما خسرت تركيا قدرتها على المساومة.

وعلى المدى القصير، لا يحمل هذا التحول في الأحداث آثارًا مباشرة على العلاقات السياسية بين البلدين؛ إذ إنَّ ضرورة الوصول إلى تسويةٍ للحرب في سوريا، بالإضافة إلى أزمة العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والقوى الرئيسة في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، يدفع موسكو وأنقرة إلى التقارب. ويطغى البُعْد الأمنيُّ في علاقة الدولتين على جميع الخلافات في المجال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، لم تكن العملية العسكرية التركية في سوريا المسمَّاة "غصن الزيتون" ضد الميليشيات الكردية المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني ممكنةً دون موافقة روسيا التي تسيطر على المجال الجوي السوري. وتُعَدُّ موسكو طرفًا حيويًّا لتفعيل ما يُعرَف بـ"مناطق عدم التصعيد" المتَّفق عليها خلال مباحثات أستانة بشأن سوريا التى دعمتها تركيا وإيران. وباختصار، تمثِّل روسيا طرفًا حيويًّا بالنسبة إلى أولويات تركيا الدبلوماسية والسياسية.

وعلى المدى المتوسط والطويل، قد يؤدِّي تناقض المصالح الاقتصادية بالإضافة إلى الضغوط الروسية على الحكومة التركية إلى نشوب توتراتٍ جديدة. وفي نهاية المطاف، كانت موسكو تستخدم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدولتين كقوةٍ ناعمة لإخضاع تركيا. وينعكس هذا بشكلٍ سلبي على الشركات من الجانبين، التي تتمنَّى استغلال التقارب السياسي بين الدولتين لصالحها، سواءٌ كانت شركات الإنشاء التركية والمصدِّرين الزراعيين أم شركات السياحة الروسية. ولتصبح عملية التطبيع الاستثماري والتجاري خاليةً من التوترات، ينبغي أن تُقدِّم روسيا تنازلاتٍ مثل تركيا. وللمضيِّ قُدمًا وتحقيق أقصى استفادةٍ ممكنة للمنتجين والمستهلكين على الجانبين، يجب عدم تسييس العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

الهوامش

[1]O chem dogovorilis' Putin i
an, RBC, 10 March 2017 http://rbc.ru/politics/10/03/2017/58c2782c9a7947fd6384f4e8

[2] حضر بوتين مؤتمر الطاقة العالمي في إسطنبول في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وزار أردوغان موسكو في 10 مارس/آذار وسوتشي في 4 مايو/أيار 2017. (والتقى الزعيمان على هامش قمة العشرين في هانغزو بالصين (4 و5 سبتمبر/أيلول 2016) وهامبورغ بألمانيا (7 و8 يوليو/تموز 2017.

[3] TASS, Russia-Turkey trade down 32% in 2016, 3 May 2017. http://tass.com/economy/944373
وانظر أيضاً
Mehmet Çetingüleç. Can Turkey-Russia trade reach $100 billion target?, Al Monitor, 22 August 2016..

[4] Starting from 1 January 2016, the Russian Federation government prohibited the import of Turkish grapes, apples, pears, strawberries, tomatoes, onions and shallots, cauliflower, broccoli, cucumbers, poultry meat, salt, and cloves.

[5] Russia lifts ban on charter flights to Turkey, airlines start submitting requests, RT, 28 August 2016, https://www.rt.com/business/357469-turkey-charter-ban-lifted/

ذكرت وكالة الأناضول التركية في تقرير نشرته بتاريخ 17 يوليو/تموز 2017 تحت عنوان Russian tourists top list of foreign visitors coming to Turkey نقلاً عن وزارة السياحة والثقافة التركية أنَّ من أصل 928 سائحاً روسياً زار تركيا، بلغ عدد السياح الروس الذين زاروها في الأشهر الخمسة الأولى من العام التركية في تقريرٍ نشرته بتاريخ 28 Hürriyet نفسه 376 سائحاً، بعدما كان العدد 138871 سائحاً روسياً في الفترة نفسها من عام 2016. وذكرت صحيفة فبراير/شباط 2017 أنَّ عدد السياح الروس الذين يزورون تركيا عادةً ما يكون ثاني أكبر عدد بعد عدد السياح الألمان. بيد أنَّه بدأ يتقلص في صيف عام 2015. (إذ بلغ 3.65 مليون شخص بعدما وصل إلى أعلى قِيَمِه على الإطلاق ببلوغه 4.5 مليون في عام 2014) بسبب الهجمات الإرهابية.

[6] صَدَر بعد هذا القرار مرسومٌ تدعيمي عن الهيئة الفيدرالية الروسية للرقابة على حماية حقوق المستهلك وسلامة الإنسان يسمح باستيراد خس آيسبيرغ والخس المزروع والكوسى واليقطين والفلفل من تركيا اعتباراً من مطلع سبتمبر/أيلول من عام 2017، وكانت روسيا قد سمحت قبل ذلك باستيراد البرتقال واليوسفي والمشمش والخوخ والبرقوق من تركيا في 9 أكتوبر/تشرين الأول من عام 2016.

[7] Putin 'removes restrictions on operations of Turkish firms in Russia', Hürriyet Daily News, 31 May 2017, http://www.hurriyetdailynews.com/putin-removes-restrictions-on-operations-of-turkish-firms-in-russia.aspx?pageID=238&nID=113760&NewsCatID=344

[8] SMI uznali o vyhode agroholidnga sem'I Tkacheva na moskovskii rynok, RBK, 3 July 2017. http://www.rbc.ru/business/03/07/2017/5959a7a19a79472b441e772d

[9] Tkachev otverg vozmozhnost' vozvrata turetskih pomitorov v Rossiyu, Lenta, 7 August 2017, https://lenta.ru/news/2017/08/07/turktomato/

[10] Tkachev dopustil prekrashchenie sel'hozpostavok v Turtsiyu. RBK, 22 March 2017.
http://www.rbc.ru/economics/22/03/2017/58d2bace9a794720439540f1

[11] Ekaterina Katkova, Medvedev priedet iz Turtsii bez pomidorov, Gazeta.ru, 22 May 2017 https://www.gazeta.ru/business/2017/05/22/10686149.shtml#page2; Mehmet Çetingüleç, Tomato ban reveals lingering problems between Russia, Turkey, Al Monitor, 15 May 2017 http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/05/turkey-russia-tomato-crisis.html#ixzz4lJryQ8RD

[12] Yet Russia has been dropping hints it is open to negotiation. Russia could discuss easing Turkish tomato ban –minister, Reuters, 1 June 2017. http://www.reuters.com/article/russia-economic-forum-turkey-idUSL8N1IY3BL

[13] Turkey restarts tomato exports as Russia lifts import restrictions, Daily Sabah, 10 November 2017. https://www.dailysabah.com/economy/2017/11/10/turkey-restarts-tomato-exports-as-russia-lifts-import-restrictions

[14] Data by Russia's National Fruit and Vegetable Union quoted by Kommersant, 2 October 2017. https://www.kommersant.ru/doc/3427414

[15] على النقيض من ذلك، فإنَّ بعض الأفعال التي ارتكبها بعض مواطني جمهوريات آسيا الوسطى التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره لم تؤدِ إلى إلغاء نظام التأشيرات المجانية بين روسيا ودول هؤلاء المواطنين.

[16] Turkish contractors hopeful as Russia relaxes sanctions, Hürriyet Daily News, 4 June 2017. http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-contractors-hopeful-as-russia-relaxes-sanctions.

aspx?pageID=238&nID=113903&NewsCatID=345
[17] Gülistan Alagöz, Mercedes fabrikası Türklere emanet, Hürriyet, 14 June 2017
http://www.hurriyet.com.tr/mercedes-fabrikasi-turklere-emanet-40490304
[18] Chekistov zaderzhali kak realschikov, Kommersant, 16 September 2016. https://www.kommersant.ru/doc/3089749
[19] Currently natural gas accounts for 46% of electricity production, as compared to 24% coal and 25% hydro power. The government-declared goal is to bring gas down to 30% by 2023, raise hyrdro power and other renewables above 30% and nuclear power to 10%. Ministry of Energy and Natural Resources, Turkey's Energy Strategic Plan 2015-9, 2019. http://www.enerji.gov.tr/File/?path=ROOT%2F1%2FDocuments%2FStrategic%20Plan%2FStrategicPlan2015-2019.pdf
[20] Data from Gazprom Export, http://www.gazpromexport.ru/en/statistics/
[21] Jonathan Stern et al. Does the cancellation of South Stream signal a fundamental reorientation of Russian gas export policy?, Oxford Institute for Energy Studies, January 2015.
[22] هيلع تقفتاو ةصاخ ةدوتسم تٍاهج قدع لىع هتضرع دقت ناك ٪١٠٫٢٥ هتبسنلٍ مصخ Gazprom ةكرشت غلأ ،٢٠١٦ مراع نم نيالثلا نونانكريانيد في
.كلذك BOTAŞ ةكرشع م
[23] "Gazprom" ulozhil bolee 700 kilometrov morskogo uchastka "Turetskogo potoka", RIA Novosti, 4 January 2018. https://ria.ru/economy/20180104/1512136489.html
[24] BOTAŞ agrees on financing Turkish Stream with Russia's Gazprom, Daily Sabah, 11 July 2017, https://www.dailysabah.com/energy/2017/07/11/botas-agrees-on-financing-turkish-stream-with-russias-gazprom
[25] أبدت كُلٌّ من بلغاريا وصربيا والمجر استعدادها لاستضافة وصلة امتداد خط ترك ستريم. إذ ضغط رئيس الوزراء البلغاري بويكو بوريسوف والرئيس الصربي ألكسندر فويتش في مؤتمر البترول العالمي الذي عُقِد في إسطنبول (يوم 10 يوليو/تموز من عام 2017) من أجل مدِّ الخط عبر بلديهما. الذي يمر عبر اليونان وألبانيا. ويُلبِّي هذا الخيار معيار الاتحاد الأوروبي المتعلق (TAP) وثمة خيار آخر يتمثل في استخدام خط أنابيب البحر الأدرياتيكي بإشراك طرف ثالث لأنَّ الغاز الطبيعي الروسي سيُضَخ إلى جانب شحنات من أذربيجان.
[26] تجري المفوضية الأوروبية وحكومة الاتحاد الروسي حالياً مفاوضات بشأن الوضع القانوني للأجزاء التي ستمر تحت البحر من خط أنابيب نورد ستريم 2 المُقترَح..
[27] Artur Toporkov and Margarita Topchenkova, Gazprom forsiroval stroitelstvo Turetskogo potoka, Vedomosti, 19 July 2017. https://www.vedomosti.ru/business/articles/2017/07/19/724468-gazprom-turetskogo-potoka?utm_source=facebook&utm_campaign=share&utm_medium=social&utm_content=724468-gazprom-turetskogo-potoka
[28] Gazprom may exit domestic Turkish natural gas market, RT, 28 June 2017. https://www.rt.com/business/394352-turkey-gazprom-gas-sales/
[29] See Ole Gunnar Austvik and Gulmira Rzayeva, Turkey in the Geopolitics of Natural Gas, Mossavar-Rahmani Center for Business and Government, M-RCBG Associate Working Paper Series, 66, Kennedy School of Government, Harvard University, September 2016. https://www.hks.harvard.edu/sites/default/files/centers/mrcbg/files/66_final.pdf
[30] Aaron Stein and Chen Kane, Turkey's Nuclear Ambitions, Bulletin of Nuclear Scientists, 15 May 2013.
[31] Stratejik teşvik yerine öncelikli yatırım çıktı, Milliyet, 4 May 2017.
http://www.milliyet.com.tr/stratejik-tesvik-yerine-oncelikli-ekonomi-2443921/
[32]Rosatom nashel v Turtsii $10 mlrd. Kommersant, 20 June 2017. https://www.kommersant.ru/doc/3330072

عن المؤلف

ديميتار بيشيف هو زميل مساعد في منتدى الشرق. يركز ديميتار تركيزاً خاصاً على السياسة الخارجية الروسية إزاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو باحث زائر في مركز الدراسات الأوروبية بجامعة هارفارد، إضافة إلى كونه مدير معهد السياسة الأوروبية، وهو معهد يتضمن مؤسسة بحثية ومقره في صوفيا ببلغاريا. وعمل ديميتار سابقاً زميلاً في أبحاث السياسة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. ونشر كتاباتٍ على نطاق واسع عن العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، والسياسة والتاريخ الحديث لجنوب شرق أوروبا بما في ذلك تركيا واليونان، والسياسة الخارجية الروسية. وهو مؤلف كتاب «بناء جنوب شرق أوروبا: سياسات التعاون الإقليمي في البلقان» (٢٠١١)، ومُحرِّر عددٍ من الدراسات الجماعية مثل «بم تفكر تركيا» (المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٢٠١١). وقد ظهرت مقالاته العلمية في دورياتٍ رائدة مثل مجلة دراسات السوق المشتركة الصادرة عن الجمعية الأكاديمية للدراسات الأوروبية المعاصرة، ومجلة مجتمعات وسياسات أوروبا الشرقية الصادرة عن شركة سايج للنشر. ديميتار هو أيضاً مشارك منتظم في مجلة Foreign Policy، وشبكة الجزيرة، ومنصة الديمقراطية المفتوحة، ومجلة Politico، وصحيفة المرصد الأوروبي وغيرها. الاهتمامات البحثية: السياسة الخارجية الروسية إزاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وسياسة جنوب شرق أوروبا.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

/ Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية

قطعت روسيا وتركيا شوطًا كبيرًا في سبيل استعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بعدما كانا على وشك قطع العلاقات بينهما في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٦. غير أنَّ وتيرة التطبيع في المجالين التجاري والاستثماري لم تكن متكافئةً. إذ نجحت روسيا في إملاء شروطها في موضوعاتٍ تتعلَّق بقطاعي الزراعة والطاقة على سبيل المثال، وقدَّمت الحكومة التركية سلسلةً من التنازلات. والأكثر من هذا، أدَّت الأزمة وتداعياتها إلى تحويل الاعتماد التجاري المتبادل بين البلدين إلى أداةٍ ناعمة لإخضاع الطرف الآخر. ونتيجةً لهذا، رغم أنَّ تركيا ترى روسيا شريكًا لها في عدَّة ملفات سياسية مهمَّة مثل الحرب في سوريا، فإنها تستمرُّ في البحث عن سبلٍ لتعزيز موقعها في مجالاتٍ أخرى مثل أمن الطاقة. ورغم التقدُّم الذي أحرزته في بعض المشروعات الاستراتيجية مثل خط الغاز «ترك ستريم» ومحطة الطاقة النووية «أكويو»، فإن أنقرة لم تتخلَّ عن هدفها طويل الآجل الرامي إلى تأمين تنوع مصادر الطاقة. وينبغي أن تقدِّم روسيا وتركيا على حدٍّ سواء تنازلاتٍ كي يصبح تطبيع العلاقات الاستثمارية والتجارية بينهما خاليًا من التوترات. وللتقدُّم أكثر وتحقيق أقصى منفعةٍ ممكنة للمنتجين والمستهلكين على الجانبين، ينبغي عدم تسييس العلاقات الاقتصادية.

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM
www.sharqforum.org